



Financial Development Report 2009

تقرير التنمية المالية 2009

والصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي

منهجية التقرير :

اصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) تقريره الثاني للتنمية المالية 2009، حيث اشتمل التقرير على 55 نظام مالي من مختلف بلدان العالم، وقد تم تحليل هذه النظم لدوافع تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لتكون بمثابة أداء مرجعية لصانعي القرار في البلد ان المعنية ووضع أولويات الإصلاح الاقتصادي . ويوفر التقرير فرصة لكبار المديرين التنفيذيين للتعامل مع أقرانهم في المجتمع المتمثل بالأكاديميين والخبراء وصانعي القرار الحكومي وخبراء المجتمع المدني للتصدي للقضايا المطروحة على جدول الأعمال المنتدى العالمي.

ولأغراض هذا التقرير فقد تم تعريف التنمية المالية باعتبارها العوامل والسياسات والمؤسسات التي تؤدي إلى حركة مالية فعالة داخل الأسواق المالية، فضلا عن الوصول العميق إلى رأس المال والخدمات المالية. ويعتمد مؤشر التنمية المالية (Financial Development Index) على البحوث الأكاديمية الحالية في اختيار كل العوامل التي تم تضمينها في تحديد هيكلها العام، وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الإجراءات تهدف إلى السيطرة على أبعاد مختلفة في الاستقرار المالي التي تم إبرازها في الأزمة المالية الحالية.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الأزمة العالمية كان ملحوظا في تصنيف الدول حيث اثر على تراجع مرتبة العديد من الدول المشمولة في التقرير مقارنة مع نتائجها في العام 2008. على سبيل المثال، فقدت الولايات المتحدة صدارتها وتراجعت إلى المركز الثالث خلف المملكة المتحدة واستراليا على التوالي بسبب التراجع في الاستقرار المالي وضعف القطاع المصرفي فيها، الأمر الذي كان واضحا من خلال إفلاس عدد لا يستهان به من البنوك الأمريكية كان أكوها انهيار البنك الاستثماري ليمان برادرز (Lehman Brothers Investment Bank) في أيلول عام 2008، في حين تقدمت المملكة المتحدة إلى المركز الأول مدعومة بلقوى النسبية لخدماتها المصرفية والأنشطة المالية.



جدول رقم 1: الدول التي حصلت على المراكز العشرة الأولى في التقرير

Country	2009 Rank (1 to 55)	2008 Rank (1 to 55)	2009 Score (1 to 7)	Change in Score (2009 - 2008)
United Kingdom	1	2	5.28	▼ -0.55
Australia	2	11	5.13	▲ 0.15
United States	3	1	5.12	▼ -0.73
Singapore	4	10	5.03	▼ -0.12
Hong Kong SAR	5	8	4.97	▼ -0.26
Canada	6	5	4.96	▼ -0.3
Switzerland	7	7	4.91	▼ -0.32
Netherlands	8	9	4.85	▼ -0.37
Japan	9	4	4.64	▼ -0.64
Denmark	10	NA	4.64	NA

ولفهم وقياس مستوى ودرجة التنمية المالية لنظام مالي معين، لا بد من النظر في جميع العوامل التي تسهم في تقييم وتحديد الكفاءة في تقديم الخدمات المالية. وبناء عليه تم دراسة وجمع البيانات التي تخص المحاور السبعة لتحليل النظم المالية العالمية. وفي ما يلي شرح مختصر لكل محور من تلك المحاور:

المحور الأول: البيئة المؤسسية (Institutional Environment):

تعتبر الطبيعة والبيئة المؤسسية من أهم المؤشرات، لما تشتمل عليه من قوانين وأنظمة تسمح للتنمية والزيادة من كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، ويشمل ذلك القوانين العامة واللوائح والرقابة على القطاع المالي وإدارة الشركات. ومن المعلوم إن النظرية الاقتصادية تؤكد على أن وجود بيئة مؤسسية قوية يؤدي إلى انخفاض في حدة المعلومات والمعاملات السلبية مع العلم إن وجود مثل تلك المؤسسات يعتبر مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من التنمية المالية التي تسهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام.

المحور الثاني: بيئة الأعمال (Business Environment):

وتشمل جميع ركائز ومكونات المالية بما في ذلك القوى العاملة التي يندرج تحتها الأيدي العاملة الماهرة والتي تعتبر مصدرا رئيسي في تعزيز كفاءة القطاع المالي الذي يؤدي إلى ارتقاء أعلى في مستويات الخدمات المالية. عامل رئيسي آخر وهو رأس المال له دور ايجابي في تطوير البنية التحتية للمؤسسات و تزويدها بأحدث النظم التكنولوجية. بالإضافة إلى السياسات الضريبية للدولة و تكاليف إنشاء أعمال تجارية والمالية جديدة والتي تعتبر جميعها من العوامل التي نهتم الوسطاء الماليين والمستثمرين.



المحور الثالث: الاستقرار المالي (Financial Stability):

أن الآثار السلبية لحالة عدم الاستقرار المالي داخل الأنظمة المالية، يعتبر مؤشرا على خلل ما في مكونات تلك النظم مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي الكلي. ولتحديد مدى الاستقرار المالي من عدمه يحاول هذا المحور فهم ثلاث أنواع من الأزمات التي قد تؤدي إلى زعزعة في الاستقرار المالي وهي : التآرجح في أسعار صرف العملة الوطنية والسيولة المالية في النظام المصرفي والديون السيادية.

المحور الرابع: الخدمات المالية المصرفية (Banking Financial Services):

أكدت بعض الأبحاث المختصة أن المصارف وبنوك التمويل لها دور كبير في نمو الاقتصاد على نحو أكثر فعالية وكفاءة من النظم القائمة الحالية في السوق وخاصة في اقتصاديات الدول النامية حيث أن الخدمات المصرفية المالية عادة ما تكون أقل تطورا . كما أظهرت الأبحاث أن البنوك متمثلة بخدماتها المالية قد شكلت روابط قوية مع القطاع الخاص مما يمكن القطاع من إظهار شركات أكثر قوة وكفاءة لتحرك بدورها عجلة النمو الاقتصادي .

المحور الخامس: الخدمات المالية الغير المصرفية (Non Banking Financial Services):

لعبت الخدمات المالية الغير المصرفية مثل السندات، دورا سلبيا في الأزمة المالية الراهنة. ومع ذلك كان لوسطاء القطاع الخاص -مثل التجار ومدراء الأصول التقليدية وشركات التأمين - دورا مكملا هاما للمصارف وقد تكون بديل محتمل له في ركود القطاع المصرفي. وفي المقابل أثبتت بعض البحوث التجريبية أن البنوك والخدمات المالية الغير المصرفية أنها اكبر وأكثر كفاءة ونشاطا في اقتصاديات الدول المتقدمة من مثيلاتها في اقتصاديات الدول النامية.

المحور السادس: الأسواق المالية (Financial Markets):

يوجد هنالك أربعة أنواع رئيسية من الأسواق المالية وتشمل أسواق السندات (سواء الحكومية أو سندات الشركات الخاصة) وأسواق البورصة حيث يتم تداول الأسهم وأسواق صرف العملات الأجنبية وأسواق المشتقات. تعطي السيولة في سوق الأسهم دلالة إحصائية واضحة من حيث أثرها الإيجابي على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية ودراسة الوضع الحالي والمستقبلي لتحليل معدلات النمو الاقتصادي.

المحور السابع: النفاذ المالي (Financial Access):

تمتد أدوات القياس التي تمثلت الم حور السابع في الحصول أو الوصول إلى رأس المال من خلال القنوات التجارية. وقد لوحظ تجريبيا أن الوصول إلى زيادة في الخدمات المالية مرتبطا ارتباطا وثيقا مع وكلاء التنمية المالية مما يؤدي إلى ازدهار في النمو الاقتصادي. ويجدر الملاحظة هنا إلى أن وجود خدمات مالية لا تعني



بالضرورة سهولة الوصول إليها من قبل جميع الشرائح الاقتصادية داخل الاقتصاد الكلي مما يدل على أهمية تحليل هذا المحور في تقرير التنمية المالي لعام 2009.

تحليل نتائج دول الجوار كما جاءت في التقرير:

جدول رقم 2 : نتائج الأردن والدول المجاورة كما جاءت في التقرير

الدولة	الترتيب العام (55) دولة	البيئة المؤسسية	بيئة الأعمال	الاستقرار المالي	الخدمات المالية المصرفية	الخدمات المالية الغير مصرفية	الأسواق المالية	النفوذ المالي
الأردن	25	23	37	50	15	23	13	20
الإمارات	20	21	19	17	21	26	21	7
السعودية	24	25	24	6	31	34	31	10
البحرين	27	20	18	40	32	32	39	5
إسرائيل	28	24	27	27	26	37	32	24
الكويت	30	36	29	8	28	54	18	39
مصر	36	38	46	45	40	31	34	11

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير التنمية المالية لعام 2009، حيث حصلت على المرتبة العشرون في التقرير على مستوى الدول المشاركة . ويظهر التقرير إلى أن هنالك تباين في نتائج الدولة في جميع المحاور ، حيث أن الاستقرار في النظام البنكي مستقر لدرجة عالية حيث حصلت على المرتبة الأولى على جميع الدول التي شملها التقرير ، في حين أن هناك تراجع كبير في مؤشر مخاطر الديون السيادية حيث كان ترتيبها العام في هذا المؤشر متدني نوعا ما (41)، وبالنسبة لمحور بيئة الأعمال أحرزت الإمارات في المؤشر الفرعي النظام الضريبي مرتبة متقدمة بحصولها على المرتبة الثانية على جميع الدول. في حين كان أداء الإمارات متواضع في مؤشر التكلفة لممارسة الأعمال التجارية(41). اظهر التقرير أيضا أن هنالك قيود على البيانات المالية تحول بين قياس حجم بنوك في الدولة أو قياس مدى كفاءة نظامها المصرفي (18)، أظهرت دولة الإمارات نشاطا كبيرا في الاكتتابات في السنوات الأخيرة وسهولة الحصول على القروض والتمويل(7) على الرغم من تأثير الأزمة المالية على تلك الأنشطة.



النظام المالي في المملكة العربية السعودية كان مشابهاً لدولة الإمارات من عدة نواحي حيث حلت في المرتبة الثانية بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و المرتبة الرابعة والعشرون على صعيد التقرير . البنوك حققت أرباح عالية الارتفاع وفقاً لأدوات القياس التي استخدمت في هذا التقرير ولكن لم تكن بذلك الحجم إذا ما قورنت بحصتها من الناتج القومي (42). بالنسبة لمحور مدى الشفافية عن المعلومات المالية كانت مرتبتها ضعيفة نسبياً (43). مستوى السعودية في مؤشر الاستقرار النظام البنكي كان مرتفعاً نوعاً ما (5) وبالنسبة لمؤشر استقرار العملة الوطنية كان جيداً نوعاً ما (15)، أما بالنسبة لمؤشر المساهمة في استقرار النظام المالي (6). وقد صنفت التقرير المملكة في المرتبة (14) من حيث انخفاض تكلفة إنشاء أعمال تجارية فيها، وفي المرتبة 15 من حيث في النفاذ إلى الأسواق المالية التجارية، كما احتلت الثالثة والعشرون من حيث قوانينها الخاصة بحوكمة الشركات.

وخلص التقرير إلى أن مملكة البحرين 27 تظهر مزايا تنافسية على صعيد جودة البيئة المؤسسية بما في ذلك تحرير القطاع المالي و نظم حوكمة الشركات التي تتبعها . وكذلك منح التقرير البحرين درجات مرتفعة على مستوى تحرير القطاع المالي المحلي، حيث احتلت المملكة المرتبة الأولى إقليمياً والمرتبة العشرين على مستوى التقرير في حوكمة الشركات.

بالنسبة للترتيب العام لدولة إسرائيل في مؤشر التنمية المالية كان الثامن والعشرين مقارنة بجميع الدول التي شملها التقرير والخامسة في دول المنطقة، يمكن ملاحظة بعض النتائج الضعيفة في بعض المؤشرات مثل خطر الديون السيادية (30) ومؤشر استقرار العملة الوطنية (47) في المقابل كان مؤشر الاستقرار المالي قوياً عند (11) وقوة في مؤشر شفافية المعلومات (15) ومؤشر وصول سوق التجزئة إلى رأس المال (14).

وتعتبر مرتبة كلاً من الكويت (30) ومصر (36) الأدنى مرتبةً بنسبة لدول المنطقة بالرغم من حصول الكويت على نتائج جيدة في بعض المؤشرات كمؤشر السياسة الضريبية (16) ومؤشر الاستقرار في النظام المالي (8) ومؤشر كفاءة النظام البنكي (8). أما بالنسبة لمصر فمؤشر الوصول إلى رأس المال التجاري كان قوياً (16) والنظام البنكي مستقراً نوعاً ما (19) مما يعني أن هنالك فرصة لتحسين كفاءة النظام خصوصاً لحص ولها في مؤشر كفاءة النظام البنكي (51).

نتائج الأردن في تقرير التنمية المالية لعام 2009 :

تجدر الإشارة قبل الخوض في تحليل النتائج التي أحرزها الأردن في تقرير التنمية المالية والمرتبة في مؤشر التنمية المالية لعام 2009، إلى إن هذه المرة الأولى التي يشارك فيها الأردن في التقرير لما قد يؤخذ على أنه مؤشر إيجابي بالنسبة إلى النتائج التي حققها.



وقد كان أداء الأردن العام جيدا في المرتبة الثالثة خلف السعودية والإمارات العربية المتحدة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصنف في المرتبة الخامسة والعشرين من بين خمسة وخمسون دولة في مؤشر التنمية المالية . حيث جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 24 (احتلت المرتبة 27 في تقرير عام 2008)، وجاءت الكويت في المرتبة 30 (احتلت المرتبة 26 في تقرير عام 2008)، وجاءت دولة الإمارات في المرتبة 20 (احتلت المرتبة 16 في تقرير عام 2008).

وقد استطاع الأردن من خلال التدابير الحكومية أن يخلق بيئة عمل جذابة للمستثمرين الدوليين، وبناء أسس لازدهار البلاد على المدى الطويل . وهذا النهج مكرس الآن في رؤية الأردن الاقتصادية والمستقبلية وفي الإستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص لدفع عجلة النمو ودعم التنوع الاقتصادي الوطني.

في نفس الوقت اظهر التقرير أماكن مختلفة لمراكز القوة والضعف بنسبة لمؤشرات والمحاور التي اعتمد عليها التقرير في تحليلاته للدول التي شملها.

فبنسبة لأداء الأردن في مؤشر تطبيق العقود ضمن محور البيئة المؤسسية متواضع وبلغ (38)، كما أن مؤشر حوكمة الشركات في نفس المحور متدني نوعا ما (41) بسبب ضعف نظام الحوافز (52) وضعف إدارة الشركات في القطاع الخاص (41) . بينما كان مؤشر النظام الضريبي عند (23) الذي يمثل نقطه مضيئة في بيئة الأعمال، في حين أن التكلفة المرتفعة للاستثمار في البلاد وضعف البنية التحتية كانت بمثابة عائق أمام إنشاء أعمال جديدة. وبين المؤشرات التي يمكن اعتبارها كمراكز قوة للتنمية المالية في الأردن هو مؤشر تنمية السيولة المالية حيث كانت نتيجة الأردن (14) ومؤشر نشاط الاكتتابات (16) ومؤشر الخدمات المصرفية (15)، حيث كان كلاهما ذو ميزة وكفاءة عالية بالرغم من حصول الأردن في مؤشر الاستقرار البنكي (16) إلا إن مؤشر الديون السيادية ومؤشر استقرار العملة الوطنية تساهم في انخفاض مستوى الاستقرار المالي الشامل حيث حصل الأردن على مستوى (50).

جدول رقم 3: نتائج الأردن في محاور والمؤشرات التي شملها التقرير

الترتيب لسنة 2009	المحاور الأساسية والمؤشرات الاقتصادية المكونة لها
(55) دولة	
23	المحور الأول: البيئة المؤسسية (Institutional environment):
20	1.1 تحرير القطاع المالي (Financial sector liberalization)
41	1.2 حوكمت الشركات (Corporate governance)
25	1.3 القضايا التنظيمية والقانونية (Legal and regulatory issues)
38	1.4 تنفيذ العقود (Contract enforcement)
37	المحور الثاني: بيئة الأعمال (Business environment):
35	2.1 القوى العاملة (Human capital)
23	2.2 الضرائب (Taxes)



40	(Infrastructure) البنية التحتية	
48	(Cost of doing business) تكلفة أداء الأعمال	
50	المحور الثالث: الاستقرار المالي (Financial stability):	
51	(Currency stability) مدى استقرار العملة الوطنية	
16	(Banking system stability) مدى الاستقرار في النظام المصرفي	
50	(Risk of sovereign debt crisis) مدى المخاطر في الديون السيادية	
15	المحور الرابع: الخدمات المالية المصرفية (Banking financial services):	
9	(Size index) حجم المؤشر	
11	(Efficiency index) مؤشر الكفاءة	
52	(Financial information disclosure) إفصاح عن المعلومات المالية	
23	المحور الخامس: الخدمات المالية الغير مصرفية (Non Banking financial services):	
16	(IPO activity) نشاط الاكتتابات	
31	(Mergers and Acquisitions activities) إدماج الشركات	
-	(Insurance) التأمين	
15	(Securitization) التوريق	
13	المحور السادس: الأسواق المالية (Financial markets):	
-	(Foreign exchange markets) أسواق العملات الأجنبية	
-	(Derivatives markets) أسواق المشتقات	
14	(Equity market development) تنمية أسواق الأسهم	
-	(Bond market development) تنمية سوق السندات	
20	المحور السابع: النفاذ المالي (Financial access):	
9	(Commercial access) النفاذ التجاري	
20	(Retail access) البيع بالتجزئة	

المحور الأول: البيئة المؤسسية (Institutional Environment) :

بالرغم من تضمن هذا المحور بعض نقاط الضعف مثل مؤشر تطبيق العقود والذي بلغ (38) بسبب ضعف في حماية المستثمرين (47) وضعف أداء الأردن في مؤشر الوقت اللازم لتطبيق العقود (45). كما أن مؤشر حوكمة الشركات في نفس الم حور متدني نوعا ما (41) بسبب ضعف نظام الحوافز (52) وضعف إدارة الشركات في القطاع الخاص (41). ومع ذلك يعتبر أداء الأردن جيدا نوعا ما في محور البيئة المؤسسية (23) بحصول الأردن في مؤشر تحرير القطاع المالي (20) ومؤشر القضايا التنظيمية و القانونية (25) حين حصل الأردن في مؤشر عبء التشريعات الحكومتي (7).



المحور الثاني : بيئة الأعمال (Business Environment):

كانت مرتبة الأردن متواضعة في جميع مؤشرات هذا المحور ما عدا النظام الضريبي (23)، وخاصة الأداء الجيد للأردن في المؤشر الفرعي مدى الوقت اللازم لتحصيل الضرائب (9) والتي تعتبر نقطة قوة. يعود السبب وراء تراجع مرتبة الأردن في مؤشر القوى العاملة (35) إلى هجرة العقول والكفاءات الأردنية خارج البلاد. أما بالنسبة إلى مؤشر البنية التحتية (40) فيعود حصول الأردن على هذه المرتبة إلى الضعف في المؤشرات الفرعية التالية: مدى انتشار الخطوط الثابتة للهواتف (47) وانخفاض عدد مشتركى خدمة الانترنت السريع (45) وانخفاض عدد مستخدمي الانترنت (44). وأخيرا إن أداء الأردن في مؤشر تكلفة أداء الأعمال كانت دون المستوى المرجوا حيث بلغت (48) ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة إنشاء أعمال جديدة (52) وأيضا ارتفاع تكلفة الحصول على الشهادات الملكية (50) هذا بالإضافة إلى استهلاك وقت كبير في تصفية الأعمال والشركات (48).

المحور الثالث: الاستقرار المالي (Financial Stability):

تعتبر مرتبة الأردن في هذا المحور الأضعف على الإطلاق في جميع المحاور التي شملها التقرير حين حصل الأردن على المرتبة (50)، ويعود ذلك إلى أن معظم نتائج الأردن في المؤشرات الفرعية التي تضمنها هذا المحور كانت ضعيفة نوعا ما مثل مؤشر نسبة قياس ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كان عند (55) وذلك بالرغم من أن مقياس أسعار العقارات كان جيدا (8).

المحور الرابع: الخدمات المالية المصرفية (Banking Financial Services):

جاء الأردن في محور الخدمات المالية المصرفية في المرتبة (15) ويجدر الإشارة هنا أن الأردن حقق ميزة تنافسية في المؤشر الفرعي ملكية القطاع العام للبنوك بحصوله على المرتبة الأولى على جميع الدول التي شاركت في التقرير لما قد يؤخذ بعين الاعتبار نقطه مضيئة في النظام المصرفي الأردني بالإضافة إلى مؤشر نسبة الودائع للنظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (8).

المحور الخامس: الخدمات المالية غير المصرفية (Non Banking Financial Services):

نتيجة الأردن في محور الخدمات المالية غير المصرفية كانت مماثلة لنتيجته في محور البيئة المؤسسية (23) ومن المؤشرات الفرعية ل هذا المحور والتي تعتبر نقاط قوة كمؤشر تحصيل الاكنتاب العام (7) ومؤشر نسبة التورق إلى الناتج المحلي الإجمالي (6).



المحور السادس: الأسواق المالية (Financial Markets):

يمكن اعتبار إن أفضل نتيجة حققها الأردن في جميع محاور هذا التقرير كانت في محور الأسواق المالية بالرغم من عدم تمثيل الأردن في أكثر المحاور الفرعية بسبب صعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بتلك المؤشرات الفرعية. وأشار التقرير إلى أن مؤشر نسبة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الجمالي تعتبر ميزة تنافسية حيث حقق الأردن المرتبة الرابعة على جميع الدول المشاركة في التقرير، وهذا بالإضافة إلى أداء الأردن الجيد في مؤشر نسبة عدد الشركات المسجلة لكل 10,000 شخص والتي حصلت على مرتبة (9).

المحور السابع: النفاذ المالي (Financial Access):

نتائج الأردن في المحور الأخير جاءت متوسطة نوعاً ما حين حل في المرتبة (20)، ثلاث مؤشرات فرعية في هذا المحور كان لها دور بارز في رفع مرتبة الأردن: التمويل عن الطريق سوق الأسهم (4) ونسبة الاستثمار الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (5) ونسبة الإقراض من مؤسسات التمويل الميكروي (7).

ومن جدير بالذكر هنا أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الممثلة بالفريق الوطني للتنافسية قام من خلال إصداره تقرير التنافسية الأردني لعام 2009 بدراسة القطاع المالي والمصرفي في الأردن وليكون أحد أهداف هذه الدراسة معرفة مدى مستوى التنمية المالية التي وصل إليها القطاع المالي والمصرفي. فقد أظهر التقرير أن إجمالي موجودات البنوك بلغت (29.8) مليار دينار، حيث ارتفعت بنسبة (11 %) بالمقارنة مع عام 2007. وبلغت الودائع تحت الطلب في القطاع (3.8) مليار دينار في عام 2008 بنسبة زيادة (12 %) بالمقارنة مع عام 2007. في الوقت نفسه بلغت الودائع الادخارية إلى مستوى (11.7) مليار دينار في عام 2008 (بزيادة قدرها 16 % عن 2007). بينما كانت نسبة السيولة إلى إجمالي الموجودات بالعملة الأجنبية عند مستوى (126.1 %) حتى نهاية عام 2008 (الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100 %). ويمكن الملاحظة من خلال هذه الإحصاءات أن القطاع المصرفي الأردني يتجه إلى زيادة في النمو والازدهار لما يتمتع به القطاع من قدره تنافسية قوية بوجود كوادر مؤهلة والدور الإيجابي الذي يقوم به البنك المركزي الأردني.